دور تطبيق معايير IFRS فى تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة لتغيرات سعر الصرف
"دراسة ميدانية بالبيئة الكويتية"

إعداد
الباحث/ مبارك جابر زايد عبيد

إشراف

أ.م.د/ محسن عبيد عبد الغفار
أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد
كلية التجارة – جامعة المنوفية

د/ سامح سالم عوض
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة مدينة السادات

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية
كلية التجارة – جامعة مدينة السادات
المجلد السادس عشر – (عدد خاص – الجزء الرابع) – سبتمبر ٢٠٢٤م

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:
عبيد، مبارك جابر زايد؛ عبدالغفار، محسن عبيد؛ عوض، سامح سالم، (٢٠٢٤)، "دور تطبيق معايير IFRS فى تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة لتغيرات سعر الصرف: دراسة ميدانية بالبيئة الكويتية"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية**، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ١٦ (خاص)، ١٥٠١ - ١٥٢٦.
رابط المجلة: https://masf.journals.ekb.eg

الجزء الأول
الإطار العام للبحث

أولاً: المقدمة:

يعد الإلتزام بالمعايير المحاسبية الدولية في الوقت الحالي أمر فى غاية الأهمية، حيث تزايدت المعاملات التي تتم من خلال العملات الأجنبية، وأيضا تذايد ظهور ما يسمى بالقوائم المالية الموحدة والشركات التي تتمتع بجنسيات متعددة، مما أدى إلى ضرورة العمل على إنشاء لغة محاسبة واحدة قابلة للفهم والمقارنة، وذلك لتجنب الاختلاف في المعالجات المحاسبية لنوع العملية الواحدة؛ لصعوبة مقارنتها بين القوائم المالية للشركات فضلاً عن أن تطور التعاون الاقتصادي بين دول العالم يعد أحد اهم الدوافع من وراء تبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، ومن المزايا التي تتمتع بها هذه المعايير أنها تعتمد على مجموعة واحدة من معايير التقارير المالية والمقبولة عالمياً، مما ساعد على مواءمة المعالجات المحاسبية التي تُعد على أساسها هذه التقارير (التجاني، ٢٠١٩).

وتعد مشكلة الاعتراف بالخسائر الإئتمانية المتوقعة من أهم المشكلات المعاصرة حيث يعتبر مخصص خسائر الائتمان أحد أسس القياس في التحوط ضد الخسائر، وأشارت بعض الدراسات إلى أن المعالجة المحاسبية المستخدمة وفقاً للمعيار الدولي (IAS 39) تعد من الأسباب الجوهرية لتفاقم الأزمة المالية، وهي تأخر الاعتراف بالخسائر الائتمانية أو ما يسمي بنموذج الخسائر الفعلية حيث تعتمد تلك المعالجة على الاعتراف بالخسارة على الأساس الفعلى أي بعد حدوث الخسارة. ويتحقق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال اتخاذ القرار الأمثل للاستثمار، والذي يتحقق من خلال توفير المعلومة المناسبة، وبصفة خاصة المعلومة المحاسبية (أبو لبن، ٢٠٢٠).

وفي ضوء الانتقادات الموجهة للمعيار الدولي (IAS 39)، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9). والذي تضمن إطار محاسبي مقترح للاعتراف بالخسائر المتوقعة وهو نموذج خسائر الائتمان المتوقعة. ويعتبر هذا النموذج أهم ما يميز المعيار الدولي لإعداد التقرير المالية (IFRS 9) حيث تقوم البنوك بتكوين مخصصات لمواجهة المخاطر على أساس تقديري بهدف الاعتراف المبكر بمخاطر الائتمان. ونتيجة لما سيترتب على تطبيق هذا النموذج الجديد من تأثيرات على المخاطر الائتمانية كان من الضروري تسليط الضوء على أثر تطبيق ذلك النموذج على الحد من مخاطر المعلومات، وبالتالي تحسين جودة المعلومات المحاسبية (الشرقاوي، ٢٠١٩).

وفي إطار السعي الدائم من قبل المنظمات المهنية نحو إعداد تقارير مالية ذات جودة عالية وتحظى بقبول دولي تم إنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية كجهة مسئولة عن تكوين وصياغة معايير المحاسبة ذات بعد دولي، وظلت هذه اللجنة تمارس مهامها حتى عام ٢٠٠١ حيث تم استبدالها بمجلس معايير المحاسبة الدولية وذلك في إطار تعزيز استقلالية ومشروعية وجودة إعداد معايير المحاسبة الدولية وأصبح (IASB) مسئول عن إصدار معايير التقارير المالية الدولية وإجراء التعديلات على معايير المحاسبة الدولية (IAS). ولقد تزايدت الحاجة إلى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في ظل الاقتصاد العالمي وعولمة أسواق رأس المال والتطورات المتلاحقة (الشباسي، ٢٠٢١).

ثانياً: مشكلة البحث:

أدت عملية التلاعب فى تطبيق المعايير المحاسبية لتحقيق مصالح بعض الفئات على حساب باقى الفئات إلى ظهور ازمة في الاقتصاد العالمي وخاصة الشركات الامريكية للتلاعب في أرباحها عن طريق تضخيم الأصول مما أدى إلى عدم استقرار في بيئة الأعمال وعلى معايير المحاسبة تحديداً، ذلك

إلى أن معايير المحاسبة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبيئة ويرجع الاقتصادية وبيئة الأعمال، ولعبت المعايير المحاسبية في تلك الفترة دوراً مهماً في تخفيف الآثار السلبية للأزمة، بالإضافة لمطالبة بعضهم إجراء تحسينات مستمرة على المعايير القائمة لضمان جودة إعداد التقارير المالية وتدعيم قابلية المقارنة وتحسين الشفافية من أجل تلبية متطلبات مستخدمين القوائم المالية وتحسين كفاءة الأسواق المالية (بدر، ٢٠١٩).

ووفقاً لأراء المحللين الماليين ترجع هذه الانهيارات إلى العديد من الأسباب والتي من أبرزها عدم توافر المعلومات المالية الموثوقة التي تساعد على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، مما جعلهم يحملون مهنة المحاسبة نتائج ذلك لإنتاجها معلومات مالية عن الشركات الدرجة في السوق لم تكن عاكسة واقعها الحقيقي. هذا بالإضافة إلى أن خيار العرض والإفصاح لا يفي بمتطلبات المستفيدين. وهناك البعض الآخر يوجهون الاتهام إلى المديرين التنفيذيين ومجالس الإدارات من خلال التلاعب بالأرباح. ولهذا فقد كرست العديد من هيئات سوق الأوراق المالية جهودها في تطوير متطلبات الإفصاح والشفافية من أجل رفع كفاءة السوق المالية، وكذلك كرست المنظمات المسؤولة عن وضع لجان معايير المحاسبة مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) جهودها في تطوير وصناعة معايير محاسبية ذات جودة عالية تتصف بالشفافية العالية وبقابلية المعلومات المالية للشركات المحلية والدولية للمقارنة. وإن تطوير متطلبات الإفصاح والشفافية سيكون له تأثير مباشر في جودة المعلومات المحاسبية المنشورة والتي بدورها سوف تعزز، وتزيد من ثقة المستثمرين بالمعلومات المالية، وبالتالي تمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة (بدوي، ٢٠١٧).

ولتحقيق الكفاءة الاستثمارية المرغوبة من المستثمرين فإنهم يحتاجوا إلي درجة عالية من الجودة في التقارير المالية من خلال جودة المعلومات المحاسبية المقدمة، والتي تؤدي إلى تحقيق الكفاءة المطلوبة للاستثمار، وكلما زادت جودة المعلومات المحاسبية تنخفض مخاطر الاستثمار على غرار ما يحدث في أسواق المال المتقدمة مثل : الولايات المتحدة الأمريكية ، والمملكة المتحدة، واليابان، وأستراليا ، وكندا، وفرنسا ، وألمانيا (بن دوبة، ٢٠٢١).

ولقد اتجهت العديد من الدول في السنوات الأخيرة إلى الالتزام بتطبيق (IFRS) اقتناعا منها بأن ما ينتج عنها من تقارير مالية وما تحتويه من معلومات محاسبية تتميز بالجودة، لاسيما في ظل نتائج العديد من الدراسات والتي أشارت إلى أن الالتزام بتطبيق (IFRS) يسهم في توفير معلومات محاسبية أكثر ملائمة وشفافية، ويمكن تقييم جودة المعلومات المحاسبية من خلال تلك المواصفات النوعية الأساسية . وكانت قوائم الاستبيان أحد الوسائل لتحديد مدى توافر تلك المواصفات في صافي الربح من عدمه. ومن الأفضل إتباع مقياس كمي للحكم علي جودة المعلومات المحاسبية في ظل توافر بيانات فعلية عن الأرباح والعناصر الأخرى التي تؤثر في جودتها (جعاز، ٢٠١٩). **وبناء على ما سبق يمكن بلورة مشكلة البحث في الأسئلة التالية:**

1- ما هو مستوى الإلتزام بتطبيق معيار IFRS:9 لتقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتغيرات فى أسعار الصرف فى البيئة الكويتية؟
2- ما هى عوامل تغييرات سعر الصرف؟ وما هى المخاطر والأثار المالية المترتبة عليها؟
3- ما أثر تطبيق معيار IFRS:9 على تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتغيرات فى أسعار الصرف فى البيئة الكويتية؟

ثالثاً: أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في تحديد دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS على تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتغيرات فى أسعار الصرف فى البيئة الكويتية ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

1- تحديد مستوى الإلتزام بتطبيق معيار IFRS لتقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتغيرات فى أسعار الصرف فى البيئة الكويتية.
2- تحليل عوامل تغيرات سعر الصرف، وتحديد المخاطر والأثار المالية المترتبة عليها.
3- قياس أثر تطبيق معيار IFRS على تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتغيرات فى أسعار الصرف فى البيئة الكويتية.

رابعاً: أهمية البحث: يستمد البحث أهميته من التالي:

1- تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال الالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية IFRS لتقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتغيرات فى أسعار الصرف.
2- توجيه أنظار إدارة البنوك والمؤسسات المالية الكويتية بشأن أثر اختلاف جودة المعلومات المحاسبية وفقا لمدي الالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية IFRS .
3- توجيه اهتمام الإدارات بالبنوك والمؤسسات المالية الكويتية إلى اهمية جودة المعلومات المحاسبية وتماثل توقيت الأعتراف بالخسائر الائتمانية في التأثير على اتخاذ قرارات المستثمرين لاسهم البنوك بالبورصة من خلال شفافية البينات المنشورة وخفض مستوي عدم التماثل المعلومات بالبورصة .
4- تلبية حاجة الجهات الرقابية والإشرافية كالبنك المركزي الكويتي والبورصة الكويتية بشأن ممارسات تطبيق المعيار الدولي (IFRS9) على اتخاذ القرارات للمستثمرين بالبورصة.

خامساً: الدراسات السابقة: يمكن عرض مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث علي النحو التالي:

استهدفت دراسة حطبه، (٢٠٢٢) قياس أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) في إدارة المخاطر الائتمانية، وذلك بالتطبيق على البنوك التجارية المصرية، والبالغ عددها (٣٨) بنك، باستخدام التحليل الوصفي الاستدلالي لاستخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحليل الارتباط واختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها: هناك علاقة ذات تأثير معنوي إيجابي بين تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) ومستوى إدارة مؤشرات المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية المصرية، وتبين أيضا وجود فروق ذات معنوية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) قبل تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وبعده وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) بعنوان الأدوات المالية "الاعتراف والقياس" في مستوى إدارة مؤشرات المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية المصرية"، كما أكدت الدراسة علي ضرورة تدعيم المراكز المالية للبنوك لمواجهة الزيادة المتوقعة في حجم المخصصات، وذلك بداية من وقت الالزام بتطبيق المعيار، عن طريق قيام البنك المركزي المصري بزيادة رؤوس الأموال للبنوك لمواجهة الزيادة المتوقعة في المخصصات نتيجة تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس.

واستهدفت دراسة موالدي (٢٠٢٢) قياس أثر احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار (IFRS9) في جودة الاستحقاقات المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، واتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واستخدام أساليب إحصائية متقدمة متمثلة بالتحليل المقطعي للسلاسل الزمنية (Panel Data) بالاعتماد على عينة من (١١) مصرفاً من المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة من (٢٠١٩-٢٠١٧)، ومن النتائج التي توصل إليها الباحث وجود أثر ذو دلالة معنوية عكسي لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي (IFRS9) في الاستحقاقات الاختيارية تبعًا لحجم إجمالي أصول المصرف، وأثر طردي لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي (IFRS9) في جودة الاستحقاقات تبعاً لحجم إجمالي أصول المصرف، أي أن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS9) يؤدي إلى تحسين جودة مستحقات لدى المصارف، أيضا يرى الباحث أن الانتقال من نموذج الخسائر المتكبدة إلى نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ساعد في تحسين توقيت الاعتراف بالخسائر الائتمانية دون القيام بتأجيل الاعتراف بها لحين حدوثها.

وتناولت دراسة الأمين (٢٠٢١) دور موثوقية المعلومات المحاسبية وملاءمتها نتيجة تطبيق محاسبة نموذج خسائر الائتمان المتوقعة الذي يعد من أهم محاور معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS9)، استخدم الباحث في دراسته استبانة استطاع الباحث الاستفادة من (٣٠) وزعت على مجموعة مدققين حسابات ومسؤولي حسابات كونهم مستخدمين للقوائم المالية ومن جهة أخرى مجموعة من الأكاديميين وأساتذة جامعات كونهم على علم ودراية عن آخر مستجدات معيار (IFRS9)، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والاستقرائي الاستنباطي لتحديد أثر استخدام نموذج خسائر الائتمان المتوقعة على موثوقية وملائمة المعلومات المحاسبية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة له أثر قليل نسبياً على موثوقية المعلومات المحاسبية وله أثر كبير على ملائمة المعلومات المحاسبية لمستخدمي القوائم المالية، وأوصت الدراسة إلى ان التنبؤ واستخدام طرق وأساليب تعتمد على معلومات توقعيه يتم استخدامها في نموذج خسائر الائتمان المتوقع بناءً على تقديرات شخصية لا يوفر معلومات ذات موثوقية ومحايدة مما يؤكد صحة الفرضية.

واستهدفت دراسة أبو دلو (٢٠٢١) التعرف على تطبيق (IFRS9) على القوائم المالية في شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان " قائمة المركز المالي مقيساً بالأرباح المحتجزة وقائمة الدخل مقيْساً بصافي الربح بعد الضريبة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالاعتماد على قوائم مالية منشورة في بورصة عمان من عام ٢٠١٥-٢٠٢٠، وقد تمثلت عينة الدراسة لشركات التأمين عددها (٢٣) تم تقسيمها إلى أربع مجموعات حسب نموذج خسائر الائتمانية المتوقعة المطبق في (IFRS9)، أظهرت النتائج إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق (IFRS9) على قائمة الدخل لشركات التأمين في بورصة عمان، وقد أوصت الدراسة بضرورة توحيد نموذج خسائر الائتمانية المتوقعة في شركات التأمين المدرجة في بوصة عمان لتوفير معلومات قبلة للمقارنة والملاءمة، وإلى أهمية وجود تشريعات رقابية على المعطيات المتعلقة بالتصنيف الائتماني في نموذج خسائر الائتمانية المتوقعة في شركات التأمين الأردنية.

كما هدفت دراسة حربي (٢٠٢١) إلى قياس أثر آليات حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية للبنوك. وتم إجراء الدراسة على جميع البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول" والتي تم تداول أسهمها خلال الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٩) والتي يبلغ عدد ها (١٠ بنوك)، واعتمدت الدراسة في اختبار الفروض على أداة تحليل المحتوي بهدف رصد مدى التزام البنوك بتطبيق آليات

حوكمة الشركات، كما تم قياس جودة المعلومات المحاسبية للبنوك من خلال الاعتماد على مستوي التحفظ المحاسبي باستخدام (MTB - Market to Book) ، مقياس نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوي جودة المعلومات المحاسبية للبنوك.

واستهدفت دراسة (الشرقاوي، ٢٠٢١) بيان أثر مخاطر فيروس كورونا على جودة المعلومات المحاسبية بالبنوك، مع بيان كيف يمكن للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 أن يزيد أو يخفض من هذه التأثيرات، مع إجراء دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: أن الالتزام بمعيار التقارير المالية IFRS 9 يحقق العديد من المزايا والتي تظهر في الشفافية التي تظهرها متطلبات الإفصاح الموسعة المتعلقة بنموذج المعيار ومن ثم تعزيز الاستقرار المالي بالقطاع المصرفي.

وتناولت دراسة (عبد الله، ٢٠٢٠) سبل تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال التطرق إلى العوامل المؤثرة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية ، وتم إجراء الدراسة على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، واعتمدت الدراسة لاختبار الفروض على إجراء دراسة ميدانية من خلال قائمة استقصاء، وتوصلت الدراسة إلى وجود مقياس متكامل لتحديد مستوي جودة المعلومات المحاسبية سوف يساهم في تقييم أداء المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال التوسع فى متطلبات تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية.

وقامت دراسة (هاشم؛ حسين، ٢٠٢٠) بالتركيز على متطلبات معيار IFRS 9 وإجراءات البنوك في تطبيق المعيار ودور البنك المركزي في الرقابة على البنوك لضمان تلبية تلك المتطلبات، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة تم إجراء دراسة تطبيقية على البنوك التجارية ، وقد توصلت الدراسة إلى أن توقيت تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 غير ملائم وذلك نظراً للظروف التي يمر بها القطاع المصرفي في البيئة محل التطبيق بسبب تفشي فيروس كورونا مع انخفاض أسعار النفط، وبناء عليه أوصت الدراسة بتأجيل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 إلى وقت آخر لحين توافر البيئة المناسبة للتطبيق.

وتطرقت دراسة (شحاته، ٢٠١٩) إلى الكشف عن طبيعة ومحددات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء متطلبات القياس والافصاح التي أقرها معيار IFRS 9 ونظيره المصري رقم ٤٧ المعدل عام ٢٠١٩، ومدي توافقها مع متطلبات القياس وآليات الإفصاح التي قدمتها مقررات بازل III كمعايير تنظيمية دولية للرقابة المصرفية، مع تطبيق دراسة تطبيقية على ثلاث بنوك تجارية تبنت التطبيق التجريبي للمعيار عام ٢٠١٨، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة يتطلب وجود قاعدة بيانات متكاملة تشمل البيانات التاريخية والحالية والمستقبلية المتعلقة بالعملاء والصناعة والأنشطة الاقتصادية ككل، كما بينت الدراسة عن وجود فروق معنوية بين مخصص خسائر الاضمحلال وفقاً لمتطلبات IFRS 9 والذي يتم تكوينه لمواجهة الخسائر الائتمانية المتوقعة ومخصص خسائر الاضمحلال الفعلي.

كما تناولت دراسة (Deloitte, 2019) تحليل آثار تطبيق معيار IFRS 9 بعد مرور عام من تطبيق المعيار على عدد من البنوك التي تهيمن على الصناعة المصرفية في المملكة المتحدة، حيث أوضحت الدراسة أن هذه البنوك شهدت زيادات في إجمالي مخصصات الاضمحلال وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 بنسب تراوحت بين ١٦,١% و ٥٨,٤% في يناير ٢٠١٨، مما أدي إلى انخفاض مباشر في الأرباح المحتجزة وأثر ذلك على موارد رأس المال النظامي، كما شهدت تلك

البنوك انخفاضاً في إجمالي مخصصات الاضمحلال وفقاً للمعيار مع نهاية العام وكان الدافع الرئيسي وراء ذلك هو شطب حالات التعرض للمرحلة الثالثة من مراحل احتساب الخسائر.

وركزت دراسة (بدر، ٢٠١٩) على توضيح أثر الإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية وتعليقات الإدارة على جودة المعلومات المحاسبية ، وتم اختبار فروض الدراسة من خلال إجراء دراسة ميدانية، وذلك من خلال إعداد قائمة استقصاء، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: يضيف الإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية بعداً جديداً لعناصر جودة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية، ويسمح تقرير تعليقات الإدارة للمستثمرين بزيادة القدرة على فهم التقارير المالية.

وقامت دراسة (Gornjak., 2017) بالمقارنة بين المعيار(IFRS 9) والمعيار (IAS 39) وأشارت إلى أنه من أسباب الانتقادات الموجهة للمعيار (IAS 39) هو الافتقار إلى التحفظ تجاه الخسائر الائتمانية والذي ظهر اثره خلال الازمة المالية العالمية مما دعي مجلس معايير المحاسبة الدولية لإصدار معيار (IFRS 9) لمحاولة استبعاد تأثير محاسبة القيمة العادلة علي تلك الازمة.

*** تقييم الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية:**

تناولت العديد من الدراسات دور الإلتزام بمعايير التقارير المالية الدولية IFRS في تحسين جودة التقارير المالية، بالمؤسسات المالية، وكذلك اهتمت بعض الدراسات بمنهجية تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة بإستخدام المعالجة المحاسبية التي أشار إليها معيار IFRS9 إلا أن معظم هذه الدراسات لم تتطرق بشكل مباشر إلي دور تطبيق معايير IFRS في تقدير الحسائر الائتمانية المتوقعة نتيجة تغيرات أسعار الصرف بالبيئة الكويتية.

سادساً: فروض البحث: في ضوء مشكلة وأهداف البحث يمكن صياغة فروض البحث كما يلي:

1. توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين أداء عينات الدراسة بشأن مستوي الإلتزام بتطبيق معيار IFRS9 لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لتغيرات سعر الصرف بالبيئة الكويتية.
2. توجد اختلاقات ذات دلالة معنوية بين أداء عينات الدراسة بشأن عوامل تغيرات سعر الصرف، والمخاطر والأثار المالية المترتبة عليها.
3. يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتطبيق معيار IFRS:9 علي تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة للتغيرات في أسعار الصرف بالبيئة الكويتية.

سابعاً: منهج الدراسة:

لغرض تحقيق أهداف البحث والإجابة على أسئلة المشكلة البحثية، اعتمد الباحث على المنهجية التالية لتنظيم أعمال البحث حيث بدء الباحث بمراجعة وتحليل أدبيات الفكر المحاسبي المتعلقة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS فى تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتغيرات فى أسعار الصرف، وسوف يقوم الباحث بإجراء الدراسة الميدانية واختبار فروض البحث من خلال التطبيق على البنوك التجارية الكويتية **ويتمثل منهج البحث فيما يلي :**

1. **المنهج الاستقرائي**: من خلال مراجعة وتحليل أدبيات الفكر المحاسبي المتعلقة بتطبيق عايير التقارير المالية الدولية IFRS فى تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتغيرات فى أسعار الصرف، وإعداد الدراسة الميدانية بالبيئة الكويتية.
2. **المنهج الاستنباطي:** من خلال استخلاص منهجية تطبيق معيار IFRS9 ودورها في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لتغيرات سعر الصرف في البنوك التجارية الكويتية، والتوصل إلى نتائج ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة لتحديد مدي اتفاقها أو اختلافها معها.

الجزء الثاني

دور تطبيق معايير IFRS فى تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتغيرات فى أسعار الصرف

أثرت الأزمة العالمية بشكل مباشر على معايير المحاسبة على وجه الخصوص، وجاء ذلك نتيجة للارتباط الوثيق الذي تلعبه معايير المحاسبة بالبيئة الاقتصادية، وبرزت هذا الآثار جلية في التغييرات التي حدثت في معايير المحاسبة الدولية (IAS) والمعايير الدولية لأعداد التقارير المالية (IFRS)، وكان لكل هذه التغييرات أثر واضح في التقليل من الآثار السلبية للازمة، بالإضافة لتلبية مطالب البعض بإجراء تحسينات على المعايير القائمة لضمان جودة إعداد التقارير المالية، علماً بأن الاهتمام بتلك المعايير ذو دلالة كبيرة فيما يتعلق بتدعيم القابلية للمقارنة وتحسين الشفافية وزيادة جودة المعلومات المحاسبية بغرض زيادة منافع المستثمرين، وفيما يتعلق بالأدوات المالية بصفة خاصة المعيار (IAS-39) واستجابة لتلك الاتجاهات قام كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والمجموعة الاستشارية للازمة المالية (FCAG)، وبالتعاون الواضح مع لجنة بازل (وهي لجنة من هيئات الرقابة المصرفية التي أنشأها محافظو البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر في عام ١٩٧٤ في مدينة بازل في سويسرا) بأعاده صياغة متطلبات كفاية رأس المال وفق مفهوم مواجهة الخسائر الائتمانية غير المتوقعة وتقلبات الأوضاع الاقتصادية والتي توصلت في عام ٢٠١٠ الى إصدار متطلبات بازل (٣) وبعدها صدر المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) في عام ٢٠١٤ كبديل عن معيار المحاسبة الدولي (٣٩) ودخل حيز التطبيق دولياً عام ٢٠١٨ (أبو دلو ، ٢٠٢١).

1- نطاق معيار IFRS لتقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتغيرات فى أسعار الصرف:

يغطي هذا المعيار جميع البنود التي تقع ضمن معيار المحاسبة الدولي (IAS39) الأدوات المالية، ويمتد نطاق المعيار الدولي التقارير المالية (IFRS9) ليحتوي على الأصول الثابتة بالإضافة إلى الالتزامات المالية (Crowe, 2014).

2- تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتغيرات فى أسعار الصرف في ضوء متطلبات بازل III ومعايير IFRS:

تم وضع متطلبات معيار (IFRS 9) في اطار التعاون بين لجنة بازل ومجلس المعايير المحاسبة الدولية (IASB) بشكل يتوافق مع متطلبات بازل (٣) بهدف تعزيز قوة المصارف، والحد من حالات التعثر والانهيار كما حدث خلال الأزمة العالمية ،اذ استهدفت متطلبات بازل (٣) جانب الخسائر الائتمانية غير المتوقعة من خلال معيار كفاية رأس المال والرافعة التشغيلية، وأما المعيار المذكور أخذ جانب الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال احتساب مخصص التدني وتطبيق مفهوم القيمة العادلة، ويعتمد معيار (IFRS9) في قياس التدني في الأدوات المالية على معادلة الخسائر الائتمانية Expected Credit Losses(ECL) وهي كالآتي:

$$(ECL) = PD\ \% \times EAD\ \% \times LGD$$

حيث أن:

- ✓ احتمالية التعثر Probability Of Default (PD)

- ✓ التعرض الائتماني عند التعثر: Exposure At Default (EAD)
- ✓ نسبة الخسارة بافتراض التعثر Loss Given Default

١/٢- مبررات تطبيق معيار IFRS فى تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتغيرات فى أسعار الصرف:

يجب ان تستبدل البنوك التي لديها أدوات مالية بقائمة المركز المالي المعيار IAS:39 بالمعيار IFRS 9 عند المحاسبة عن تلك الأدوات المالية، وذلك بداية من أول يناير ٢٠١٨، وهذا الاستبدال له تأثير جوهري على كل من: القواعد والعمليات المحاسبية في المنظمات التي لجيها أدوات مالية تدخل في نطاق المعيار، والقرارات التي تتخذها الإدارات بشأن الأدوات المالية، بالإضافة إلى التأثير على العرض والإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية (حرفوش، ٢٠١٩).

٢/٢- مقارنة بين المعيار الدولي IAS 39 ومعيار IFRS فى تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتغيرات فى أسعار الصرف:

يساعد المعيار الدولي IFRS 9 المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح على فهم الأصول المالية واتخاذ قرارات سليمة بشأنها كما يتوقع أن يؤثر على طرق صنع القرار في المنظمات، وأولى الفروق بين المعيار الدولي IFRS 9 وبين المعيار السابق IAS:39 يتمثل في كون الأخير يعتمد على قواعد ثابتة لا تجدي في التغيير والتطوير عند تقييم الأدوات المالية، في حين أن المعيار الجديد يعتمد على مبادئ واسعة في التقييم تمكن من التعامل مع الأدوات المالية في بيئة تتسم بالابتكار والتغيير المستمر، وبالتالي يتسم هذا المعيار بالمرونة التي تواكب التطلعات الاقتصادية الجديدة (النقيب، ٢٠٢٠).

٣/٢- تصنيف الأدوات المالية وفق معيار IFRS فى تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتغيرات فى أسعار الصرف:

هناك عدة تعريفات للأدوات المالية ومنها : تلك الأدوات التي تتغير قيمتها استجابة للتغير معدل الفائدة أو سعر صرف العملة الاجنبية أو سعر الادوات المالية بصورة مماثلة للتغيرات في السوق التي يتم تسويتها بتاريخ مستقبلي من خلال النقد دون الحاجة الى تبادل الأصول أو الالتزامات ذات العلاقة (سلمان ، ٢٠١٧). كما تمثل كافة الأصول المالية داخل الميزانية والالتزامات المالية داخل وخارج الميزانية التي تدخل ضمن نطاق تطبيق (IFRS-9) . **ويري الباحث** أن تعريف الأدوات المالية هي كل الأصول المالية التي تتحقق من خلال الاستثمار والتي يترتب عليها الالتزامات المالية المغطاة من حقوق المساهمين.

أ- أنواع الأدوات المالية: تصنف الأدوات المالية وفق هذا المعيار الى ثلاث فئات رئيسية إلى: (الحيالي، ٢٠١٥):

- أدوات مالية يتم قياسها بالتكلفة المطفأة .
- أدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر.
- أدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وتشير القيمة العادلة هي القيمة التي يمكن استلامها لبيع موجود أو دفعها لسداد المطلوبات في تاريخ القياس لعملية اعتيادية منتظمة بين اطراف تتعامل في ظروف السوق الحالية.

ب- المتطلبات المتعلقة بتصنيف وقياس الالتزامات المالية وفقاً معيار IFRS فى تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتغيرات فى أسعار الصرف : ويمكن تناول أهم تلك المتطلبات من خلال النقاط الآتية (Michael, 2014):

- نقل معظم المتطلبات في معيار المحاسبة الدولي ٣٩ المتعلقة بتصنيف وقياس الالتزامات المالية لهذا المعيار (IFRS9) دون أي تغيرات، حيث إن معظم الالتزامات كانت في معيار المحاسبة الدولي ٣٩ تقاس بالتكلفة المطفأة أو يتم تقسيمها إلي عقد أساس يقاس بالتكلفة المطفأة ومشتقة ضمنية تقاس بالقيمة العادلة، أما الالتزامات المحتفظ بها لأغراض المتاجرة بما في ذلك جميع الالتزامات المشتقة فتقاس بالقيمة العادلة (حسين، ٢٠١٧).
- بخصوص الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المسعرة (الأصول المشتقة المرتبطة بتلك الاستثمارات) فبالاتساق مع المتطلبات المنصوص عليها في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) تم إلغاء الاستثناء من قياس القيمة العادلة للالتزامات المشتقة المرتبطة بتسليم أداة حق الملكية غير المسعرة، والتي يجب تسويتها عن طريق هذا التسليم بموجب معيار المحاسبة الدولي (IA539)، وإن لم تكن تلك المشتقات قابلة للقياس على نحو موثوق .
- وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) فقد تم تغير المتطلبات المتعلقة بخيار القيمة العادلة للالتزامات المالية لتتناول مخاطر الائتمان الخاصة، علماً بأن تلك التحسينات تأتي تلبية للتغذية الراجعة المتسقة مع مخاطر الائتمان والالتزامات يجب أن لا تؤثر على الأرباح أو الخسائر ما لم يكن الالتزام محتفظاً به لأغراض المتاجرة.
- نقل المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة الدولي (IAS39) المتعلق بإلغاء الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية إلي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) دون تغيير.

3- تطبيق نموذج الأعمال وتبويب الأصول المالية وفقاً لمعيار IFRS فى تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتغيرات فى أسعار الصرف:

ينص معيار التقارير المالي IFRS 9 الجديد على أنه يجب على المنشأة أن تبوب الأصول المالية على أساس قياسها لاحقًا، إما بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أو بالتكلفة المستهلكة . وقد حدد المعيار وجوب قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة **إذا تم استيفاء كل من الشرطين التاليين** (حمزة، ٢٠٠٧):

- أن يكون هدف الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط.
- أن ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تُعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

4- مراحل تطبيق معيار IFRS فى تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتغيرات فى أسعار الصرف:

يجب على البنك أن يقوم باحتساب مخصص خسائر القروض بناء على الخسائر المتوقعة وفق نموذج يقوم على جمع المعلومات حول الأحداث الماضية والظروف الحالية والتوقعات المستقبلية. ومن ثم يُقدِّم المعيار الجديد نظرة استشرافية مستقبلية لجودة الائتمان والتي بموجبها يتعين على البنوك الاعتراف بمخصص الاضمحلال في مواجهة خسارة (الاضمحلال قبل وقوع الخسارة. ويمكن أن يؤدي هذا المنهج إلى عمل مخصص اضمحلال حتى عندما يكون احتمال الخسارة منخفضًا. **ووفقا للمعيار تتلخص المراحل الائتمانية للأصول المالية في ثلاث مراحل** (Deloitte, 2019):

١/٤- المرحلة الأولى: تصنيف وقياس الأصول والالتزامات المالية

*** الموجودات المالية :**

أ. أدوات حقوق الملكية: بحيث يتم تسجيل أدوات حقوق الملكية بشكل دائم بالقيمة العادلة ضمن إحدى المحفظتين التاليتين:

✓ **موجودات مالية بالقيمة العادلة ضمن قائمة الربح أو الخسارة:**

يتم تسجيل أدوات حقوق الملكية في هذه المحفظة بالقيمة العادلة، ويتم تسجيل التغيرات التي تحدث لاحقا بالقيمة العادلة في قائمة الربح والخسارة ويجب الالتزام بمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS13) الذي يهتم بقياس القيمة العادلة، ويجب أن تكون الأدوات المالية مدرجة في سوق نشط مع امكانية إجراء تداول فعلي عليها لكي يتم تصنيفها ضمن محفظة موجودات مالية بالقيمة العادلة ضمن قائمة الربح أو الخسارة (أبو لبن، ٢٠٢٠).

✓ **موجودات مالية بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل الشامل:**

تسجل أدوات حقوق الملكية في هذه المحفظة بالقيمة العادلة، ويتم تسجيل التغيرات التي تحدث لاحقا في قائمة الدخل الشامل الآخر وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS13) (القيمة العادلة)، أما في حال التخلص الفعلي من أدوات حقوق الملكية ضمن محفظة موجودات مالية بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل الشامل الآخر أو الغاء الاعتراف بها يجب ألا يتم تدوير رصيد التغير في القيم العادلة إلى قائمة الربح أو الخسارة بحيث يتم تحويلها إلى بند الأرباح المدورة ضمن حقوق الملكية (بدر، ٢٠١٩).

ب. أدوات الدين: بحيث تسجل أدوات الدين وفقاً لمتطلبات معيار (IFRS9) ضمن إحدىالمحافظ الثلاث التالية:

✓ **المحفظة الأولى: التكلفة المطفأة:**

- يتم تسجيل الموجودات المالية (أدوات الدين ضمن هذه المحفظة بالتكلفة المطفأة، ولا تخضع لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS13) (القيمة العادلة)، ويتم الالتزام بشروط المنصوص عليها ضمن معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS9) التي تتمحور فيما يأتي (التجاني، ٢٠١٩):

– التدفقات النقدية التعاقدية : يجب أن يكون الهدف من اقتناء الأدوات المالية المدرجة في هذه المحفظة حصر تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية التي تتمثل بكل من أصل الدين والعائد (الفائدة) على الأصل ومن الأمثلة على ذلك السندات.

– اختبار نموذج الأعمال: يجب أن تكون الأدوات المالية متوافقة مع نماذج الأعمال المتوافرة لدى البنك التي يتم اعتمادها من قبل إدارة البنك.

✓ **المحفظة الثانية: أدوات الدين ضمن قائمة الدخل الشامل الآخر:**

يتم قياسها بالقيمة العادلة وتسجل التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن قائمة الدخل الشامل الآخر، أما العائد (الفائدة) والتغيرات أسعار الصرف التي ترتبط بهذه الأدوات تسجل في قائمة الدخل، بحيث تتضمن هذه المحفظة أدوات دين يكون للبنك نية حيالها أما البيع (محفظة لإدارة السيولة) وفقاً لنموذج الأعمال أو الاحتفاظ بها حتى موعد الاستحقاق، ليتم تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية لها، ويتم إخضاع هذه الأدوات ضمن هذه المحفظة إلى احتساب التدني وفقاً لمتطلبات المعيار (IFRS9) وذلك لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، نظراً لأن هذه الأدوات يتم تسجيلها بالقيمة العادلة وفي الوقت نفسه تخضع لاحتساب خسارة التدني فإن هناك تقاس يتم بين القيمة العادلة والخسارة الائتمانية المتوقعة، وتكون الأولوية في الاعتراف بالتدني (الخسارة الائتمانية المتوقعة) (الحيالي، ٢٠١٥).

✓ **المحفظة الثالثة: أدوات الدين بالقيمة العادلة ضمن قائمة الأرباح والخسائر (قائمة الدخل):**

يتم قياسها بالقيمة العادلة وتسجل التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في قائمة الدخل، أما العائد (الفائدة) وتغيرات أسعار الصرف التي ترتبط بهذه الأدوات تسجل في قائمة الدخل، يتم تسجيل أدوات

الدين في هذه المحفظة وفقاً لنموج الأعمال الذي يتم تطبيقه في البنك، ولا تخضع عادةً إلى قياس خسائر الدني الخسائر الائتمانية المتوقعة)، فإن الأدوات التي تسجل ضمن هذه المحفظة يكون لها تداول في سوق نشط، ويجب أن يتم تداولها خلال ٦ شهور بحد أقصى من تاريخ الاقتناء (الرشيدي، ٢٠١٩).

ووفقاً لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS9) فان هناك عوامل عديدة توثر على فعالية نموذج الأعمال لدى البنك، مما يستوجب على البنك إجراء تعديلات على نموذج الأعمال لديه، لذلك يجب أن يكون للبنك أكثر من نموذج أعمال بشرط أن تحقق شروط ومتطلبات المعيار (IFRS9)، وعند إعداد نموذج الأعمال فإن البنك يضمن أنشطه إدارة المخاطر وأهدافها مع مراعاة حالات الضغط والظروف غير العادية، وأيضا ظروف إدارة السيولة وكفاية رأس المال والمتطلبات الرقابية، ويجب أن يأخذ بعين الاعتبار عند إعداد نموذج الأعمال وإجراء عمليات التصنيف للأدوات المالية دراسة الآثار المترتبة على كل خيار من جوانب عديدة في البنك ومتطلبات الرقابية مثل تطبيقات بازل (٣) ومتطلبات إدارة السيولة وكفاية رأس المال (الشباسي ٢٠٢١).

*** المطلوبات المالية:**

بشكل عام يتم تسجيل المطلوبات المالية وقياسها بالتكلفة المطفأة، وفي حال اختيار البنك تطبيق مفهوم قياس المطلوبات المالية فيتم قياسها بالقيمة العادلة وتسجيل التغيرات اللاحقة بالقيمة العادلة في قائمة الأرباح أو الخسائر، أما التغيرات التي تنتج عن مخاطر الائتمان والمرتبطة بهذه المطلوبات فيتم تسجيلها في قائمة الدخل الشامل الآخر، ولا يتم اعادة تدويرها إلى قائمة الأرباح أو الخسائر.

*** المشتقات المالية للمتاجرة:**

يتم تسجيل المشتقات المالية التي يكون الهدف منها المتاجرة ولا ينطبق عليها محاسبة التحوط بالقيمة العادلة، أما التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة تسجل في قائمة الدخل وفقاً لمتطلبات المعيار (IFRS9).

*** محاسبة التحوط (الأمين ، ٢٠٢١):**

يجب على البنوك الالتزام بمتطلبات المعيار (IFRS9) والمتعلق بمحاسبة التحوط لتيم تسجيل أنشطة المحاسبة المتعلقة بمحاسبة التحوط وجعل تلك الأنشطة أكثر ارتباطا مع انشطة إدارة المخاطر لدى البنوك.

٢/٤- المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة:

تتضمن هذه المرحلة عرض لمتطلبات المعيار (IFRS9) ومتطلبات البنك المركزي الأردني لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات الائتمانية الي تقع ضمن المعيار (IFRS9) من حيث آلية إدراج أدوات الدين (الشباسي، ٢٠٢١).

٣/٤- المرحلة الثالثة: محاسبة التحوط:

التحوط وسيلة تساعد على إدارة المخاطر من خلال استخدام مشتقة أو عدة مشتقات مالية أو أدوات تحوط اخرى ليتم مقابلة أو مواجهة التغيرات التي تحدث في القيمة العادلة، أو التدفقات النقدية لأصل، أو التزام مالي، أو أي عملية تحدث مستقبلاً، ويجب التميز بين أداة التحوط والمتحوط له (الشرقاوي، ٢٠١٩).

5- التحديات الناتجة عن الالتزام بتطبيق معيار IFRS فى تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتغيرات فى أسعار الصرف:

عند تطبيق معيار التقرير المالي IFRS 9 قد تواجه البنوك العديد من التحديات وذلك نتيجة أن هناك الكثير من التعديلات المطلوبة في أنظمتها حتى تتمكن من تطبيق المعيار، كما أن هناك مسؤولية أساسية على البنوك المركزية تتمثل في إصدار تعليمات للبنوك بأن تُعد قوائمها المالية طبقًا معيار التقرير المالي IFRS 9 وتطبيق هذا المعيار للمرة الأولى في البنوك يستلزم دراسة المخاطر المختلفة بأسلوب أكثر دقة. **ويمكن تلخيص أهم تلك التحديات في الآتي** (عمر، ٢٠٢٠):

١/٥- يحتاج تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 9 يحتاج إلى معلومات دقيقة وموثوقة، كما يحتاج إلى جانب المعلومات التاريخية معلومات عن الأحداث المستقبلية والظروف الاقتصادية في ضوء مراعاة القيمة الزمنية؛ الأمر الذي يستلزم تعزيز التنسيق بين عدد من الإدارات المختلفة؛ كإدارة الائتمان والإدارة المالية وإدارة المخاطر وإدارة تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى تعزيز التنسيق بالشكل الذي يمكّن من وضع النماذج الخاصة بالخسائر المتوقعة المناسبة بشكل أكثر دقة.

٢/٥- أن الأدوات المالية التي تم تصنيفها يتطلب إعادة تصنيفها مرة أخرى وفقًا لمعيار التقرير المالي IFRS 9، وطبقًا لمبدأ القيمة العادلة اعتمادًا على نموذج الأعمال الذي تتبناه المنشأة في إدارة أصولها المالية.

٣/٥- يجب أن تقوم الإدارة وفقًا لمعيار التقرير المالي الدولي IFRS 9 بتحديد قدر الزيادة في المخاطر الائتمانية للأصل المالي من خلال مقارنة التأخر في السداد في تاريخ إعداد التقارير المالية مع التأخر في السداد عند الاعتراف الأولي بالأداة المالية، ومن ثم تحديد انتقال الخسائر إلى أي مرحلة من مراحل معالجة الخطر الائتماني.

6- القياس المحاسبي للمخاطر المالية وفقاً للمعيار IFRS فى تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتغيرات فى أسعار الصرف ومعيار كفاية رأس المال:

١/٦- مفهوم المخاطر المالية:

تعرف المخاطر المالية بأنها " تلك المخاطر التي لها تأثير مباشر على حركة الائتمان وحجم السيولة ومتغيرات السوق" (الشباسي، ٢٠٢١). حيث تعد المخاطر المالية من أهم العوامل التي تؤثر على الموقف المالي للبنوك وقد تؤدي به إلى الفشل المالي إذا لم تستطع البنوك إدارتها بالشكل المناسب وبالكفاءة المطلوبة وقد يزداد الأمر تعقيداً نتيجة عدم اهتمام بعض البنوك بتحديد وقياس هذه المخاطر والتوجه إلى تقليل نسبة الإفصاح عن هذه المخاطر مما يستتبعه فقد مركزها المالي في السوق، لذا يعد المحاسبة عن المخاطر المالية من حيث الاعتراف بها وقياسها والإفصاح عنها من الأمور المهمة للغاية للبنوك لأنه المعيار الحاكم في نجاح أو فشل البنك، وتعد مرحلة قياس المخاطر أهم مراحل المحاسبة عن المخاطر وأكثرها صعوبة نظراً للمشكلات الكثيرة التي تواجها وتنوع طرق القياس (جعاز، ٢٠١٩).

٢/٦- مفهوم الخسائر الائتمانية المتوقعة:

تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة "متوسط الخسائر الائتمانية مرجحة بالمخاطر المتعلقة بالإخفاق الذي يحدث في السداد على أنها الأوزان، وكذلك تعرف بأنها "الخسائر التي تنتج عن جميع حالات التعثر في السداد على مدار العمر المتوقع للأداة المالية ويجب على المنشأة أن تقيس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأداة المالية. وعند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لا يجب على البنك بالضرورة أن تحدد كل تصور محتمل، ولكن في المقابل يجب عليها أن تأخذ في الحسبان الخطر أو احتمال حدوث أو عدم حدوث خسائر ائتمانية حتى ولو كان احتمال حدوث خسائر ائتمانية منخفض جداً. حيث أن الحد الأقصى للفترة التي يجب أخذها في الحسبان عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هو الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تكون المنشأة معرضة على مدارها للمخاطر الائتمانية وليست فترة أطول، حتى ولو كانت الفترة الأطول متفقة مع ممارسات الأعمال. ويقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء (حرفوش، ٢٠١٩).

٣/٦- دور معيار IFRS فى تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتغيرات فى أسعار الصرف فى تحسين جودة المعلومات المحاسبية بالبيئة الكويتية:

تعد البيانات المالية أهم مصدر للمعلومات بشأن الوضع المالي للبنك، حيث يعتمد المديرين التنفيذيين على البيانات المالية لاتخاذ القرارات الإستراتيجية والتكتيكية والتشغيلية اليومية، حيث يعد الهدف الرئيسي للمعلومات المالية هو اتخاذ القرار السليم، ومع ذلك، نظرًا لأن البيانات المالية هي الأساس لتقييم أداء الأعمال، فهي ذات أهمية بالغة ليس فقط للبنك والجهات التنظيمية، ولكن أيضًا للمساهمين والمستثمرين والدائنين والتحليلات التي تعتمد على المعلومات لاتخاذ قرارات مستنيرة وتخصيص الموارد (Zicke & Kiy, 2017).

ووفقًا لدراسة (Kund & Rugilo, 2020) فإن المعيار IFRS 9 له تأثير كبير على القطاع المالي لأنه يغير بشكل عميق منهجية انخفاض القيمة لحساب خسائر الائتمان. كما أثبتت الدراسة أن المعيار IFRS 9 أدى إلى زيادة مفاجئة في انخفاض القيمة، وقد أثر التحميل المسبق لحالات انخفاض القيمة سلباً على مرونة البنوك وزاد من احتمالات الإعسار نتيجة لانخفاض مستويات رأس المال. ومع ذلك، كانت هذه التأثيرات واضحة في الغالب على المدى القصير. على المدى الطويل، أدى المعيار IFRS 9 إلى زيادة الاستقرار من خلال تخفيف التأثيرات المسايرة للدورة الاقتصادية من خلال نموذج التدريج على الرغم من أن ذلك جاء على حساب خسائر الائتمان المتوقعة. والنتيجة الصافية هي أن البنوك تتكبد تكاليف أعلى عندما يتم الاعتراف بهذه الخسائر الائتمانية في البداية، وهو التأثير الذي يزيد من احتمال حدوث صدمات في العرض الائتماني. وفي هذه الحالة، تمتنع البنوك عن الحصول على القروض في السوق الثانوية (التجاني، ٢٠١٩).

وفي سياق التزام البنوك بالاحتفاظ بمستوي أساسي من كفاية رأس المال كما هو مطلوب من قبل الجهات التنظيمية. عندما يتم الالتزام بالمتطلبات، فإن ذلك يساعد البنوك على تجنب اتخاذ إجراءات رأسمالية قد تشمل زيادة حقوق الملكية، أو تقليص ميزانيتها العمومية، أو الانتقال إلى أنشطة أقل خطورة وأكثر ربحية. إن انخفاض القيمة الإضافي يعمل بمثابة عبء على موارد رأس المال. بمرور الوقت، وبسبب المخصصات الإضافية التي تأكل رأس مال البنوك، قد تضطر البنوك الصغيرة إلى الاندماج لرفع كفاية رأس المال إلى المستويات المطلوبة (Zicke & Kiv, 2017).

وقد تطلب ذلك من البنوك في كل عام الإفصاح عن المعلومات، من خلال بياناتها المالية، التي تشير إلى عائد القرض، ومدة القرض، وتكوين القروض، بما في ذلك تدابير مثل القروض المتعثرة، كل واحد من التدابير يكشف عن جودة الائتمان للبنوك، وفي السياق نفسه، تقوم البنوك أيضًا بشطب القروض التي تقيمها على أنها غير قابلة للتحصيل وتسجيلها على أنها مشحونة، بحيث عندما تقوم بإعداد الميزانيات العمومية والإفصاح عن المعلومات المالية، فإن الإفصاح يعكس بدقة الاحتياطي لعمليات الشطب المستقبلية للديون، قروض نهاية الفترة، يعتمد ذلك على أرصدة القروض القائمة والقروض المتعثرة، بالإضافة إلى الخسائر المحتملة والمقدرة، هذه الخسائر المحتملة والمقدرة هي ما يشار إليها بالخسائر المتكبدة. ومع ذلك، لتقدير تعرض البنك لمخاطر الائتمان بدقة، هناك حاجة لحساب الخسائر المتوقعة (Harris, Khan, & Nissim, 2018).

ولقد قدم مجلس معايير المحاسبة المالية نموذج الخسارة المتوقعة الذي يركز على القرارات المالية التطلعية. ويبرر هذا النموذج الاعتقاد بأنه عندما يتم الاعتراف بخسائر القروض في وقت مبكر، فإن ذلك من الممكن أن يثبط التحركات الدورية عند حدوث أزمة مالية. علاوة على ذلك، فإن التحديد المبكر لخسائر الائتمان يتوافق مع دعوة مستخدمي البيانات المالية إلى الشفافية والسلامة الاحترازية (الحربي، ٢٠٢١).

ووفقاً لتقرير (KPMG, 2018) فإن تنفيذ نهج الخسارة المتوقعة، الذي قدمه IFRS 9، سيشكل تحديًا لمعظم الشركات على المدى القصير، حيث أشارت إلى أن IFRS 9 يتضمن نموذج انخفاض القيمة الذي يوفر مخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة، وكان هذا تحولاً كبيراً عن الأساليب السابقة المستخدمة لقياس الخسائر المتكبدة، ويعني هذا التحول في النهج أيضًا أن التقارير المالية تطورت نحو أساليب إدارة مخاطر الائتمان.

كما أشارت دراسة (الزمر، ٢٠١٢) أنه يمكن للمعايير المالية أن تؤثر على أداء المؤسسات المالية، بسبب العلاقة بين أسواق رأس المال واحتياجات السيولة لدى البنوك التجارية. لقد ارتبط استبدال معيار المحاسبة الدولي ٣٩ ، IFRS 9 الذي سعى إلى تحسين تصنيف وقياس الأدوات المالية بقضايا السيولة، وأثبت الباحثون أن هناك حاجة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للأحكام المتعلقة بنموذج الأعمال وكيفية ارتباط السيولة السلوكية بالمعايير المالية، وقد توصلت الدراسة إلى أن هذه المعايير المحاسبية كان لها تأثير كبير على السيولة.

الجزء الثالث
الدراسة الميدانية بالبنوك التجارية الكويتية

أولاً: مجتمع وعينة البحث:

1- **مجتمع البحث:** يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك التجارية الكويتية والتي يبلغ عدد (٢١) بنك
2- **عينة البحث:** نظراً لصعوبة حصر مجتمع الدراسة والعوامل والوقت والجهد والتكاليف تم تحديد حجم العينة بواقع مجموعة من العاملين بعشرة بنوك كويتية وهى: (البنك الكويتي الوطني - البنك الكويتي الدولي - البنك الأهلي الكويتي - البنك التجاري الكويتي - بنك الخليج - بنك التمويل الكويتي - بنك بوبيان - بنك وربه - البنك الأهلي المتحد - بيت التمويل الكويتي)، وتم تقدير حجم العينة بواقع ٢٢٠ مفردة.

ثانياً: مصادر وأساليب جمع البيانات:

تم جمع البيانات الخاصة بالدراسة من خلال الإعتماد على قائمة استقصاء، والتي تشمل ثلاثة محاور رئيسية وهي:

المحور الأول: ويتعلق بالخصائص الديموجرافية لعينة الدراسة.
المحور الثاني: ويتناول مستوى الإلتزام بتطبيق معيار IFRS لتقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتغيرات فى أسعار الصرف فى البيئة الكويتية.
المحور الثالث: ويختص بقياس أثر تطبيق معيار IFRS على تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتغيرات فى أسعار الصرف فى البيئة الكويتية.

ثالثاً: الأساليب الإحصائية لاختبار الفروض:

١- نتائج صدق وثبات قائمة الإستقصاء:

١/١- صدق الأداة: يستخدم هذا الاختبار في التأكد من أن المقياس الذي تم استخدامه في هذه الدراسة يقيس فعليا ما ينبغي قياسه، وللتأكد من صدق عبارات الاستقصاء سواء من الناحية العلمية أو التطبيقية.

٢/١ - ثبات الأداة: يقصد به إمكانية الحصول على نفس النتائج عند إعادة الدراسة على نفس الأفراد بنفس الأداة تحت ظروف مماثلة، وتوجد العديد من الطرق المستخدمة لقياس ثبات المقياس ومن هذه الطرق طريقة ألفا كرونباخ التي اعتمد عليها الباحث في قياس ثبات الأداة بالاعتماد على برنامج (SPSS v.25)، و كلما اقتربت قيمة ألفا كرونباخ من الواحد الصحيح كلما كان المقياس أكثر ثباتاً، ويوضح الجدول التالي رقم (١) معامل الثبات والصدق للمتغير المستقل تطبيق معايير IFRS فى تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة لتغيرات سعر الصرف.

جدول رقم (١)

قيمة معامل الثبات والصدق لمتغير تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة لتغيرات سعر الصرف

بيان	معامل الثبات	معامل الصدق
تطبيق معايير IFRS فى تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة لتغيرات سعر الصرف	٠,٩٢٠	٠,٨٤٢

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

ويتبين من الجدول السابق أن قيمة معامل الثبات بلغت (٠,٩٢٠) و تؤكد هذه النتائج ثبات أداة الدراسة الميدانية، كما يتبين من الجدول السابق أن قيمة معامل الصدق بلغت (٠,٨٤٢) وتؤكد هذه النتائج صدق أداة الدراسة الميدانية، ذلك باعتبار أن معامل ألفا الذي يصل إلى ٧٠% يعتبر ذو مستوى مقبول من الثقة والثبات.

٢- التحليل الوصفي لعينة الدراسة:

يتصف أفراد عينة الدراسة بعدد من الخصائص الديموجرافية وهي والمؤهل العلمى والمركز الوظيفى وعدد سنوات الخبرة وذلك على النحو التالى:

١/٢- توزيع عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمى:

جدول رقم (٢) عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمى

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
مؤهل عالى	١٤٤	%٦٥,٧
دبلوم دراسات عليا	٤١	%١٩
ماجستير	٢٢	%٩,٩
دكتوراه	١٣	%٥,٤
الاجمالى	**٢٢٠**	**١٠٠**

المصدر: من إعداد الباحث

ويوضح الجدول السابق توزيع عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمى حيث وجد أن (٦٥,٧%) حاصلون على مؤهل عالى، فى حين وجد أن (١٩%) من افراد العينة حاصلون على دبلوم دراسات عليا، وأن (٩,٩%) من افراد العينة حاصلون على ماجستير، وأخيراً فإن (٥,٤%) حاصلون على دكتوراه وتدل هذه النتيجة على تنوع المستوى العلمى لافراد العينة ممايعنى ان خلفيتهم العلمية سوف تؤثر على تحديدهم أثر تطبيق معيار IFRS على تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتغيرات فى أسعار الصرف فى البيئة الكويتية ، ويلاحظ أن ٣٤% من أفراد العينة حاصلون على دراسات عليا (دبلوم ،ماجستير ودكتوراه) حيث بلغ عددهم (٣٨ موظف) والذى بدوره سوف تؤثر أرائهم بشكل قيم على الدراسة وسوف يزيد من القيمة العلمية للدراسة، ويبين الشكل التالى المؤهل العلمى.

٢/٢- توزيع عينة الدراسة وفقاً للمركز الوظيفي:

جدول رقم (٣)

عينة الدراسة وفقاً للمركز الوظيفي

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
إدارة عليا	٤٤	%٢٠
إدارة مالية	٦٦	%٣٠
إدارة الائتمان	١١٠	%٥٠
الاجمالى	**٢٢٠**	**١٠٠**

ويوضح الجدول السابق توزيع عينة الدراسة وفقاً للمركز الوظيفي حيث وجد أن (٥٠%) من عينة الدراسة يقع مركزهم الوظيفي بإدارة الإئتمان، فى حين وجد أن (٣٠%) من افراد العينة يقع مركزهم الوظيفي بالإدارة المالية ، وهناك (٢٠%) من افراد العينة يقع مركزهم الوظيفي بالإدارة العليا، وتدل هذه النتيجة على تنوع المراكز الوظيفية لعينة الدراسة.

٣/٢- توزيع عينة الدراسة وفقاً لعدد سنوات الخبرة:

جدول رقم (٤)

توزيع عينة الدراسة وفقاً لعدد سنوات الخبرة

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
اقل من ٥ سنوات	١٧	%٧,٢
من ٥ سنوات الى ١٠ سنوات	٣٩	%١٨
أكثر من ١٠ سنوات	١٦٤	%٧٤,٨
الاجمالى	**٢٢٠**	**%١٠٠**

المصدر: من إعداد الباحث

ويوضح الجدول توزيع عينة الدراسة وفقاً لعدد سنوات الخبرة حيث وجد أن (٧٤,٨%) من عينة الدراسة تتراوح سنوات خبراتهم أكثر من ١٠ سنوات،فى حين وجد أن (١٨%) من افراد العينة تتراوح سنوات خبراتهم الوظيفية من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات، وهناك (٧,٢%) من أفراد العينة تتراوح خبرتهم أقل من ٥ سنوات، وتدل هذه النتيجة على تنوع الخبرات.

رابعاً: نتائج اختبار الفروض الاحصائية:

1- **نتائج اختبار الفرض الأول:** حيث ينص الفرض الأول من فروض البحث بأنه توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين اراء عينات الدراسة بشأن مستوى الإلتزام بتطبيق معيار IFRS:9 لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لتغيرات سعر الصرف بالبيئة الكويتية ، ولتحديد درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع اعتمد الباحث على أسلوب تحديد الانحدار البسيط ، ويوضح الجدول التالي نتائج هذا التقييم كما يلي:

جدول رقم (٥) مستوي الإلتزام بتطبيق معيار IFRS:9 لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لتغيرات سعر الصرف بالبيئة الكويتية

المتغير التابع	R	adjusted R	F	Sig.	التقديرات		
					β	T	Sig.
مستوي الإلتزام بتطبيق معيار IFRS:9 لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لتغيرات سعر الصرف بالبيئة الكويتية	0.721	0.730	501.325	0.000	0.870	22.390	0.005

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

ويتبين من الجدول السابق أنه بلغت قيمة معنوية نموذج الانحدار البسيط بشأن مستوي الإلتزام بتطبيق معيار IFRS:9 لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لتغيرات سعر الصرف بالبيئة الكويتية (٠,٠٠٥) وهي قيمة أقل من مستوى معنوية ٥% مما يعني معنوية النموذج، وهذا يثبت وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين أراء عينات الدراسة بشأن مستوي الإلتزام بتطبيق معيار IFRS:9 لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لتغيرات سعر الصرف بالبيئة الكويتية ، كما يفسر المتغير المستقل نحو (٧٢%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع .

2- **نتائج اختبار الفرض الثاني:** حيث ينص الفرض الثاني من فروض البحث بأنه توجد اختلاقات ذات دلالة معنوية بين أداء عينات الدراسة بشأن عوامل تغيرات سعر الصرف، والمخاطر والأثار المالية المترتبة عليها، ولتحديد درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع اعتمد الباحث على أسلوب تحديد الانحدار البسيط ، ويوضح الجدول التالي نتائج هذا التقييم كما يلي:

جدول رقم (٦)

عوامل تغيرات سعر الصرف، والمخاطر والأثار المالية المترتبة عليها

المتغير التابع	R2	adjusted R2	F	Sig.	التقديرات		
					β	T	Sig.
عوامل تغيرات سعر الصرف، والمخاطر والأثار المالية المترتبة عليها	0.781	0.801	501.325	0.000	0.870	22.390	0.007

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

ويتبين من الجدول السابق أنه بلغت قيمة معنوية نموذج الانحدار البسيط بشأن عوامل تغيرات سعر الصرف، والمخاطر والأثار المالية المترتبة عليها (٠,٠٠٧) وهي قيمة أقل من مستوى معنوية ٥% مما يعني معنوية النموذج، وهذا يثبت وجود اختلاقات ذات دلالة معنوية بين أراء عينات الدراسة بشأن عوامل تغيرات سعر الصرف، والمخاطر والأثار المالية المترتبة عليها، كما يفسر المتغير المستقل نحو (٧٨%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع .

3- **نتائج اختبار الفرض الثالث:** حيث ينص الفرض الثالث من فروض البحث بأنه يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتطبيق معيار IFRS:9 علي تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة للتغيرات في أسعار الصرف بالبيئة الكويتية، ولتحديد درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع اعتمد الباحث على أسلوب تحديد الانحدار البسيط ، ويوضح الجدول التالي نتائج هذا التقييم كما يلي:

جدول رقم (٧)

تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة للتغيرات في أسعار الصرف بالبيئة الكويتية

المتغير التابع	R2	adjusted R2	F	Sig.	التقديرات		
					β	T	Sig.
تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة للتغيرات في أسعار الصرف بالبيئة الكويتية	0.853	0.869	501.325	0.000	0.870	22.390	0.001

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

ويتبين من الجدول السابق أنه بلغت قيمة معنوية نموذج الانحدار البسيط بشأن تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة للتغيرات في أسعار الصرف بالبيئة الكويتية (٠,٠٠١) وهي قيمة أقل من مستوى معنوية ٥% مما يعني معنوية النموذج، وهذا يثبت وجود أثر ذو دلالة معنوية لتطبيق معيار IFRS:9 علي تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة للتغيرات في أسعار الصرف بالبيئة الكويتية، كما يفسر المتغير المستقل نحو (٨٥,٣%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع .

الجزء الرابع
الخلاصة والنتائج والتوصيات

أولاً: الخلاصة:

يؤثر تطبيق معيار IFRS9 فى تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتغيرات فى أسعار الصرف على الودائع والقروض من خلال تعزيز ثقة المودعين نظراً لتوفير ضمانات أكثر فى ظل تبني تطبيق هذا المعيار، وهو ما قد يمكن البنوك الكويتية من توفير السيولة والوفاء بالتزاماتها. أما من ناحية القروض فقد يؤدى تبني تطبيق المعيار إلى تعزيز الدراسة السليمة لملاءة العملاء الائتمانية مما يمثل حماية للبنوك الكويتية من أية مخاطر تتعلق بعدم وفاء المقترضين بالتزاماتهم المالية، كما أن تطبيق هذا المعيار سوف يكون له آثار مهمة على البنوك فيما يتعلق باحتساب مخصصات الاضمحلال ومكونات معيار كفاية رأس المال، كما يساهم فى إدخال مفاهيم أوسع وأشمل فى إدارة المخاطر وهذا بدوره يتطلب وجود هيكل وإجراءات حوكمة سليمة لدى البنوك لضمان تحقيق التطبيق السليم للمفاهيم التى يتضمنها المعيار.

علي مستوي البيئة الكويتية سوف تواجه البنوك التجارية العديد من التحديات، تتمثل فى ضرورة تعزيز التنسيق بين الوحدات المتخصصة إدارات المخاطر والائتمان والمالية والالتزام وتكنولوجيا

المعلومات، وضرورة تحقيق التكامل والتوافق بين البيانات المالية والمخاطر، بالإضافة إلى تحديات جمع وحفظ البيانات التاريخية الضرورية لوضع النماذج الخاصة بالخسائر المتوقعة، كما تبرز تحديات البنية التحتية وأنظمتها ومنهجيات وأدلة عمل وتقنيات تقييم المخاطر والسياسات المحاسبية، الأمر الذى يتطلب رفع قدرات العاملين ومهاراتهم ومواكبتهم لمستجدات العمل المصرفى على المستوى الدولى، وكذا تدعيم دور إدارات البحوث للوقوف على السيناريوهات الاقتصادية المستقبلية تمهيدًا لإعداد نماذج خسائر الائتمان المتوقعة.

ثانياً: نتائج البحث:

1. يسهم تطبيق معيار IFRS بصفة عامة ومعيار IFRS9 فى تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتغيرات فى أسعار الصرف فى تكوين قاعدة بيانات متكاملة تشمل البيانات التاريخية والحالية والمستقبلية المتعلقة بالعملاء والصناعة والأنشطة الاقتصادية ككل، وعليه فإن متطلبات المعيار تساعد في تكوين صورة واضحة وأشمل عن المقرضين وبالتالي القدرة على إتخاذ قرارات جيدة .
2. يوفر استخدام خيار إعادة تصنيف بنود القوائم المالية عند تطبيق معيار IFRS فى تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتغيرات فى أسعار الصرف معلومات مفيدة لأسواق رأس المال مما يساهم في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
3. يساعد تطبيق معايير IFRS فى تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتغيرات فى أسعار الصرف، في تعزيز قدرة المستثمرين وأصحاب المصالح على الاستفادة من المعلومات المالية. كما أنه يعزز درجة الفهم والاستيعاب للأصول المالية، وتتأتى سهولة تطبيق المعيار الجديد من أنه يحدد منذ البداية طريقة واحدة لقياس الأدوات المالية إما بناء على التكلفة المستهلكة، أو بناء على القيمة العادلة. كما أنه وضع نموذجا واحدا لإضمحلال الأصول المالية حيث يتم تخفيضها بقيمة مخصص الخسائر الائتمانية الذي يحسب بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
4. يساعد تبني تطبيق معيار IFRS فى تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتغيرات فى أسعار الصرف على الحد من الممارسات السلبية عن طريق تقديم معلومات عن المخاطر على القروض يعد وسيلة لزيادة إنضباط السوق، فضلاً عن الالتزام بمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، مما يعزز من قياس المخاطر المصرفية بالبنوك، وتخفيض عدم تماثل المعلومات.
5. يعمل معيار IFRS فى تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتغيرات فى أسعار الصرف على تقديم معلومات مالية ذات كفاءة عالية والتي تنعكس على القوائم المالية، والتي تزداد كفاءتها نتيجة عوامل التحفظ وإنخفاض القدرة على إدارة الأرباح من خلال مخصصات الخاصة بالقروض .

ثالثاً: توصيات البحث: في ضوء نتائج البحث يوصي الباحث بما يلي:

1. ضرورة اهتمام الإدارات بالبنوك الكويتية بالتوقيت المناسب للاعتراف بالخسائر الائتمانية وتحقيق الشفافية وعدم الغموض والتعتيم بالبيانات المنشورة لتحقيق منفعة المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات.
2. يسهم الالتزام بمعايير IFRS في تحسين كفاءة الاستثمارات وتقليص تعرض البنوك للمخاطر المفرطة من خلال تحقيق الشفافية في التقارير المالية المنشورة والتحكم والسيطرة على دوافع الادارة نحو الافراط في منح القروض والتسهيلات الائتمانية ذات المخاطر المرتفعة أو الاداء الضعيف لتحقيق مصالح خاصة، والتوجه نحو الاستثمار الحذر.

3. ضرورة اهتمام الجهات المنظمة للبورصة والمحللين الماليين بقياس الاعتراف بالخسائر الائتمانية حيث يعكس ذلك توجهات الادارة نحو ممارسة السلوك الانتهازي واخفاء الاخبار السيئة وتأجيل الاعتراف بالخسائر المتوقعة للقروض وتقليل التلاعب في البيانات المالية المنشورة حيث ان ذلك يؤثر على عوامل اتخاذ القرارات لدي المستثمرين بالبورصة.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1- أبو دلو، عادل الخزرجي. (٢٠٢١). التعرف على تطبيق (IFRS9) على القوائم المالية في شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مج٢٩، ع٤.

2- أبو لبن، حاتم فوزي محمود. (٢٠٢٠). أثر التدقيق الداخلي على جودة التقارير المالية في المؤسسات الحكومية في قطاع غزة. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد بوضياف المسيلة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٥(١)، ٥٩-٧٨.

3- أحمد محمد أبو طالب (٢٠١٣)، دراسة تحليلية للدوافع والعوامل التي تؤثر في اتخاذ قرار الإلزام بتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الدول النامية"، مجلة المحاسبة المصرية، كلية التجارة جامعة القاهرة، ع٦.

4- أحنيش، طارق عمر؛ الغول، محمد مسعود. (٢٠٢٠). مخاطر الائتمان وكيفية التصدي لها. مجلة البحوث العلمية، جامعة أفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية، ٦(١٢)، ١٧٠-١٨٢.

5- الأمين، فارس كارم. (٢٠٢١). دور موثوقية المعلومات المحاسبية وملاءمتها نتيجة تطبيق محاسبة نموذج خسائر الائتمان المتوقعة، جامعة أفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية، مج٨، ع١٢.

6- بدر، إسراء عصمت مصطفى، (٢٠١٩). أثر الإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية وتعليقات الإدارة على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان.

7- التجاني، محمد مبارك حسن. (٢٠١٩). أثر المراجعة الإلكترونية علي جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية علي بنك فيصل الإسلامي السوداني. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النيلين، السودان.

8- الحربي، آلاء واصل، (٢٠٢١). أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية – تداول، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مج٢٩، ع٣.

9- الحيالي ، وليد ، (٢٠١٥) ، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، مركز الكتاب الأكاديمي ٢٠١٥ ، الأردن

10- الزمر، عماد سعيد (٢٠١٢) . دراسة تطبيقية لأثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية "، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة/ جامعة عين شمس، مج٣، ع٤.

11-الرشيدي، ممدوح صادق محمد. (٢٠١٢). دراسة تحليلية لأساليب تقييم جودة التقارير المالية. مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة سوهاج - كلية التجارة، ٢٦(٢)، ١-٦٠.
12-السعيد، معتز أمين؛ العيس، محمد سليم؛ الصمادي، محمد نور حسن (٢٠١٥)، أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مج٥٠، ع١.
13-الشباسي، محمد سامي محمد (٢٠٢١)، نموذج مقترح للقياس المحاسبي للمخاطر المالية من منظور المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 ومعيار كفاية رأس المال بالتطبيق على القطاع المصرفي المصري: دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، العدد الرابع.
14- الشرقاوي ، منى حسين أبو المعاطي(٢٠١٩)، أثر الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS على تعزيز كفاءة استثمار رأس المال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، المؤتمر الأكاديمي والمهني السنوي الخامس بعنوان المحاسبة في عالم متغير المحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة المنعقد في رحاب قسم المحاسبة كلية التجارة جامعة القاهرة.
15-بدوي، هبه الله عبد السلام. (٢٠١٧). أثر جودة المراجعة على جودة التقارير المالية مقاسه باستيفاء المعلومات المحاسبية لخاصيتي الملاءمة والتمثيل العادل: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية. الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، ٢١(٣)، ١٦٠-٢١٢.
16-بن دوبة، منصور؛ عبدالكريم، المؤمن. (٢٠٢١). مجلس المحاسبة وأثره على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية لمديرية الإدارة المحلية لولاية أدرار ٢٠١٩-٢٠١٧. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، ٦(٢)، ٩٦-١١٠.
17-جربوع، يوسف محمود؛ أبو معمر، فارس محمود (٢٠٠٥)، "مدى تأثير تقرير المراجع الخارجي على قرارات الاستثمار والتمويل لرجال الأعمال والمؤسسات المالية في قطاع غزة من دولة فلسطين"، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، مج ١، ع ٢٧.
18-جعاز، علي فلاح حسن (٢٠١٩)، " تحليل تأثير التطور في المعايير الدولية علي مصداقية تقارير مراقبي الحسابات بالتطبيق علي سوق الأوراق المالية في جمهورية العراق "، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
19-حرفوش، أنيسة. (٢٠١٩). البدائل النظرية لتقييم جودة التقارير المالية: دراسة تحليلية. مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة ٢٠ أوت ١٩٥٥ سكيكدة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢(١)، ١٧٩-٢٠٤.
20-حسن، أحمد الطيب الأمين. (٢٠١٨). المراجعة المستمرة وأثرها على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النيلين، السودان.
21-حسونة، محمد لطفي (٢٠١٧)، المعالجة المحاسبية للأدوات المالية والتأثير على البنوك التجارية طبقا لمعيار التقارير المالية الدولية رقم ٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ :

دارســـة مقارنة، مجلة الفكر المحاســبي، مجلد ٢١ ، العدد ٤، كليه التجارة، جامعة عين شمس.
22-حسين رحمن عزيز (٢٠١٧)، "مجالات التوافق في الإفصـاح بالتقارير المالية للشـركات العراقية مع المعايير الدولية: دراســـة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاســبي، كلية التجارية، جامعة عين شمس، مج٢١، ع٣.
23-حطبه، كمال محمد (٢٠٢٢). أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9). مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مج٧٥، ع١.
24-حنان، قســوم، "أثر الإفصـــاح المحاســبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية – دراســـة تطبيقية حول بعض المؤســـســـات الاقتصـــادية بولاية سطيف"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠١٦.
25-خالد، مقدم، (٢٠١٦)، "معايير المحاسـبة والتقارير المالية الدولية وتأثير جماعة الضـغط: المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) الأدوات المالية"، المجلة الجزائرية للدراســـات المحاسبية والمالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص ص ٨٧ – ٨٩.
26-دفع الله، محمد البدوي. (٢٠١٩). دور قواعد الحكومة في جودة التقارير المالية: دراســـة تطبيقية شركة تأمينات الإسلامية. (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة النيلين، السودان.
27-شـحاته، أحمد بسيوني محمد (٢٠١٣)، مدخل مقترح لتكييف معايير التقرير المالي الدولية وفقا المقومات بيئة التقرير المالي في الدول العربية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مج ٥٠، ع١.
28-شـحاته، محمد موسـي على (٢٠١٩)، انعكاسـات التقييم المحاسـبي للخسـائر الائتمانية في ضـوء التوافق بين معيار (IFRS 9) ومقررات بازل III على تصـنيف محفظة القروض المصـرفية: مع دراسـة تطبيقية بالبنوك التجارية المصـرية"، المجلة العلمية – للدراسـات المحاسبية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مج١، ع١.
29-معرف، سـعاد عياش على. (٢٠١٨). إطار مقترح لتوافق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS مع القيم الثقافية المحاسبية وأثرها على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات الليبية"، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
30-موالدي ، عبد الخالق ابراهيم (٢٠٢٢) . أثر احتســـاب الخســـائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي (IFRS9). مجلة الجامعة الإســـلامية للدراســـات الاقتصـــادية والإدارية، مج٣٠، ع٣.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

1- Afiah, N. N., & Rahmatika, D. N. (2014). Factors influencing the quality of financial reporting and its implications on good government governance. International Journal of Business, Economics and Law, 5(1), 111-121.
2- Al- Mannai, Ebtesam S.; Initham M. Hindi (2015): Adoption of IFRS by listed companies in Qatar, Challenges and solutions, Journal: INt. J. of Accounting and Finance, Vol. 5, No. 1.

3- Al-Dmour, A. H., Abbod, M., & Al-Balqa, N. S. (2018). The impact of the quality of financial reporting on non-financial business performance and the role of organizations demographic'attributes (type, size and experience). Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 22(1), 1- 18.
4- Al-Karawi, Bassem Abdullah Kazem and Al-Tamimi, Safa Mahdi Raji. (2017). The extent to which financial reporting standards (IFRS) can be applied and their contribution to attracting foreign investment," Journal of the Iraqi Accountants and Auditors Association, Volume (110 .) DOI:10.13140/RG.2.2.19211.54562.
5- Al-Omari, A.M., & Sweidan, M.S. (2007). Disclosure of sectoral information in the annual financial reports of Jordanian industrial company's field study. Journal of the Faculty of Commerce for Scientific Research, 44(2).
6- Alon Kalay. (2014). "International Payout Policy, Information Asymmetry and Agency Costs". Journal of Accounting Research.52(2)
7- Al-Tamimi, Abbas Hamid Yahya, and Nuri, Ali Nasser Thabet. (2017). The impact of the quality of accounting information on the efficiency of investment decisions," Journal of Economic and Administrative Sciences, Issue (101), Volume (13), PP. 554 - 571.
8- Anto, La Ode, Yusran, Indha Novitasari. (2023). Determinants of the Quality of Financial Reports, Intern. Journal of Profess. Bus. Review, Vol. 8 No. 3 (2023). P.3-5: https://openaccessojs.com/JBReview/article/view/1331/497.
9- Bahloul Jaweher and Ben Arab Mounira, The Effects of Mandatory IAS/IFRS Regulatory on the Properties of Earning Quality in Australia and Europe, European Journal of Business and Management, Vol.6, No.3. (2014).
10- Bare, A. O. (2016). The Effect of Adoption of Financial Accounting Standards and its Effect on Financial Performance of Small and Medium Enterprises in Nairobi County, Kenya. Masters Thesis, University of Nairobi.
11- Barth, M.E. and Landsman, W.R. (2010), "How did financial reporting contribute to the financial crisis?", European Accounting Review, Vol. 19 No. 3, pp. 399-423, available at: https://doi.org/ 10.1080/09638180.2010.498619

12- BCBS. (2015), Guidance on Accounting for Expected Credit Losses, available at:https://doi.org/ISBN 922-98-9092-322-3.
13- Beerbaum, D., (2020) , " CECL versus IFRS 9 COVID-19", Journal of Applied Research in the Digital Economy (JADE), Special Issue on COVID-19, June 2020.
14- Begoña Giner& Araceli (2020) "Mora Bank Loan Loss Accounting and its Contracting Effects: The New Expected Loss Models", www.ssrn.com.
15- Blazekova, Petra, (2017). " The Impact of IFRS 9 Increase in credit provisioning on Banks Regulatory Capital", Journal of Comenius Management, Vol 11, No 2-3.
16- Brochet, Francois & et al,. "Mandatory IFRS Adoption and Financial Statement Comparability". Working Paper, Harvard Business School, University of Colorado, Boulder, April 2011.p.p.28-29.
17- Bruce Mackenzie, Tapiwa Njikizana, Danie Coetsee, Raymond Chamboko, Blaise, Brandon Hanekom, Edwin Selbst.(2014). "Introduction to International Financial Reporting Standards".
18- Cameran, M., Campa, D., pettinicchio, A., (2014) "Voluntary IFRS Adoption and Earnings Quality among Private Companies" Working paper series, University Frankfurt.
19- CBK. (2018). 2ND QUATER SURVEY
20- Clare wang. (2014). "Accounting Standards Harmonization and Financial Statement Comparability: Evidence From Transnational Information Transfer" Journal of Accounting Research.1-38.
21- Deloitte, After the first year of IFRS 9, Analysis of the initial impact on the large UK banks, July 2019.
22- Đurović, Andrija. (2019), "Macroeconomic Approach to Point in Time Probability of Default Modeling – IFRS 9 Challenges", Journal of Central Banking Theory and Practice, 2019, 1, pp. 209-223.
23- El-bannany, m. (2018). Financial reporting quality for banks in Egypt and the uae. Corporate ownership & control, 15(2), 116-131.
24- Fanani, z. (2009). Kualitas pelaporan keuangan: berbagai faktor penentu dan konsekuensi ekonomis. Jurnal akuntansi dan keuangan Indonesia, 6(1), 20–45.
25- Financial Accounting Standards Board. (2020). The FASB's Role in Serving the Public a Response to the Enron Collapse. London: Author.

26- Francis, j., lafond, r., olsson, p. M., & schipper, k. (2004). Costs of equity and earnings attributes. The accounting review, 79(4), 967–1010.
27- Ghasemi, A., Zahediasl, S. (2012), "Normality Tests for Statistical Analysis: A Guide for Non-Statisticians", International Journal of Endocrinology and Metabolism, Vol. 10, No. (2), Pp: 486- 489.
28- Gornjak, M., (2018) , " Analysis of the Replacement of International Financial Reporting Standard for Financial Instruments: IAS 39 Versus IFRS 9", Integrated Economy and Society: Diversity, Creativity, and Technology Conference At: Neapels, Italy.
29- Harris, T. S., Khan, U., & Nissim, D. (2018). The Expected Rate of Credit Loss on Banks' Loan Portfolios. Columbia Business School.
30- Herath, S. K., & Albarqi, N. (2017). Financial reporting quality: A literature review. International Journal of Business Management and Commerce, 2(2), 1-14.
31- Hillier, D., Hodgson, A and Ngole, S. (2015): IFRS and secrecy, Assessing Accounting Value Relevance Across Africa, Journal of International Financial Management & Accounting, 26, (1).
32- Hope, Kristian, & Kang, Tony, "Why do firms rarely adopt IFRS voluntarily?", Working Paper, Academics find significant benefits and the costs appear to be low, Booth School of Business University of Chicago, South Woodlawn Avenue Chicago, USA, 2013.p.p.1 -5.
33- Iai. (2022). Standar akuntansi keuangan. In standar akuntansi keuangan. Ikatan akuntan Indonesia.
34- IASB. (2014), "International Financial Reporting Standard 9 Financial Instruments", Http://Eifrs.Ifrs.Org/Eifrs/Bnstandards/En/8105/Ifrs19.Pdf, pp. 309–428.
35- Zicke, J., & Kiy, F. (2017). The effects of accounting standards on the financial reporting properties of private firms: evidence from German Accounting Law Modernization Act. Business Research, 10, 215-248.